ما ثبت بالسمع وقد يكونون اثبتوا ذلك بالسمع كما اثبت ائمة الصفاتية
من السلف والخلف كابن كلاب والاشعري والقاضي ابي بكر والقشيري
والبيهقي تكوين ادم باليدين بالسمع مع ان غيرهم لم يحتج الى ذلك كما اثبتوا
ايضا الاشعري وغيره التكوين بكن سمعا مع ان العقل يكتفي بالقدرة
ونقل ذلك عن اهل السنة والحديث وقال عنهم ان الله لم يخلق شيئا
الا قال له كن وذكر انه بقولهم يقول والقرآن قد اخبر انه اذا اراد شيئا
ان يقول له كن فيكون وان تخلص العقل المضارع للاستقبال وكذلك
اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا فلا ريب
والسمع دل على ان المحدث يتعلق بقول وارادة يكون المحدث عقيب
مع علمهم ان قولهم الرب والارادة لا تقوم الا بذاته قالوا ذلك وايضا
فجميع الطوائف فرقوا بين حادث وحادث وشرطوا في هذا
ما لم يشرطوه في الاخر فالفلاسفة يقولون كل حادث مشروط بما قبله
من الحوادث ولا يسوون بين الحوادث والمعتزلة البصريون
يقولون كل المحدثات لا تحدث الا بارادة ولا تقوم الصفات الا بمحل
قالوا ان الارادة حدثت بلا ارادة وقامت في غير محل وكذلك الفناء عندهم
والاشعرية فرقوا بين خلق وغيره وايضا فلا يخلوا اما ان يكون من
هذين الحادثين فرق موثر واما ان لا يكون فان كان بينهما فرق
موثر بطل الالزام وان لم يكن فرق موثر لزم خطاهم المتفصلين
حينئذ فقد يكونوا في احد القولين اما في الاكتفاء في الحدوث
بالقدرة القديمة واما في اثبات شيء حادث للمحدثات المنفصلة وحينئذ
فقد يكونون انما اخطاوا في الاكتفاء بمجرد القدرة والارادة القديمة كما

يقوله

يقوله من يقول ان الحوادث لا بد لها من سبب حادث و
حينئذ فيلزم القول بدوام الحوادث كما هو قول من قاله من
السلف واهل الحديث واهل الكلام والفلسفة وفي الجملة
هذا الالزام اذا صح يلزم الخطأ في احد الموضعين لا يلزم صحة
قول المانع قال الآمدي الوجه السادس نخص القائلين
بحدوث القول وذلك انهم واقفوا على ان القول مركب من حروف
منتظمة والحروف متضادة فانا كما نعلم استحالة الجمع بين السواد
والبياض فعلم استحالة الجمع بين الحروف وانه يتعذر الجمع
بين الكاف والنون من قوله وقد واقفوا على استحالة تعري
الباري عن الاقوال الحادثة في ذاته بعد قيامها به وعند
ذلك فاما ان يقال باجتماع حروف القول في ذاته تعالى ويقال
باجتماعها فيه فان قيل باجتماعها فاما ان يقال بتجزي ذات
الباري تعالى وقيام كل حرف بجزء منه واما ان يقال بقيامها بذاته
مع اتحاد الذات فان كان الاول فهو محال لوجهين الاول انه
يلزم منه التركيب في ذات الله تعالى وقد ابطلناه فابطال القول
بالتجسيم الثاني انه ليس اختصاص بعض الاجزاء ببعض
الحروف دون البعض اولى من العكس وان كان الثاني فيلزم
منه اجتماع المتضادات في شيء واحد وهو محال وان لم يقل
باجتماع حروف القول في ذاته فيلزم منه مناقضة قولهم
فان ما اتصف به الرب تعالى يستحيل عروه عنه بعد اتصافه
به والحرف السابق الذي عدم عند وجود اللاحق قد كان صفة
للرب وقد الى بعد وجوده له قلت ولقائل ان يقول